الأنباء
الاربعاء 8 يوليو 2015

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«مجموعة الصناعات» تنفي التسوية مع أحد البنوك الدائنة

أرسلت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (صناعات) كتابا الى سوق الكويت للأوراق المالية تنفي به ما ذكر في أحد وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تسوية المجموعة مع أحد البنوك الدائنة باستدخال حصة المجموعة في شركة المباني، وما نتج عن تلك التسوية ربح بأكثر من 35 مليون دينار، حيث اوضحت «صناعات» انه ليس هناك أي اساس من الصحة للخبر المنشور في وسائل الاتصال الاجتماعي. وأكدت المجموعة على أنه لم تكن هناك أي تطورات حدثت مؤخرا من شأنها أن تؤدي إلى حدوث نشاط تداول غير اعتيادي على أسهم مجموعة الصناعات الوطنية القابضة ليوم الخميس 2 يوليو الجاري، لافتة الى أنه ليس لديها أي معلومات عن أسباب هذا التداول.

يبدأ العمل به بعد 3 أشهر .. لا زيادة في أسعار الفائدة عن 2٪ بالزيادة أو النقصان كل 5 سنوات

«الأنباء» تنشر نص تعميم «المركزي» للبنوك عن جدولة القروض

محمود فاروق

وجه بنك الكويت المركزي تعميما الى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل التقليدية بشأن إدخال تعديلات على قواعد وأسس منح القروض الاستهلاكية وغيرها من القروض المقسطة جاء فيه: .

السماح للبنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل ـ بناء على طلب العميل ـ بإعادة ترتيب شروط التعاقد القائم مع العميل بما يمكنه من الحصول على قرض جديد بموجب عقد جديد، هذا بالاضافة الى قبول السداد المبكر في حالة رغبة العميل في تحويل مديونيته والحصول على قرض جديد من بنك أو شركة أخرى.

مرفق بيان بهذه التعديلات والتي يبدأ العمل بتطبيقها اعتبارا من تاريخه، وذلك باستثناء البندين 1و2 واللذين سيتم العمل بهما بعد ثلاثة شهور من تاريخه.

وجاء نص التعديلات على تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل التقليدية في شأن قواعد واسس منح القروض الاستهلاكية وغيرها من القروض المقسطة كالتالي:

1ـ يعدل البند ثالثا/ 9 ليصبح على النحو التالي: يجب ان تحدد حقوق والتزامات كل من البنك/ شركة الاستثمار/ شركة التمويل والعميل بموجب عقود واضحة الصياغة مفهومة المعنى ومتوافقة مع احكام القوانين المحلية والقرارات ذات الصلة، وتعليمات بنك الكويت المركزي، ويجب ان تتضمن عقود القروض الاستهلاكية والمقسطة ـ كحد ادنى ـ البنود الآتية:

أ ـ البيانات الاساسية للعميل (عنوان المراسلات ـ المهنة/ الوظيفة ومحل العمل ـ ارقام الهواتف ـ ..الخ).

ب ـ نوع القرض (استهلاكي ـ مقسط (اسكاني).

ج ـ قيمة القرض.

د ـ الغرض من القرض والكيفية التي يتم بها التحقق من استخدامه في هذا الغرض، والمستندات المطلوبة من العميل والتي تؤيد استخدام القرض في الغرض الممنوح من اجله، وموعد تقديمها.

هـ ـ اجل القرض وعدد الاقساط الشهرية ومواعيد سدادها، وقيمة القسط الشهري ونسبته الى صافي الراتب الشهري (بعد الاستقطاعات) او الدخل الشهري المستمر للعميل.

و ـ الحساب الذي يتم الخصم عليه بقيمة الاقساط الشهرية.

محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل يغير قواعد اللعبة في ملف القروض الاستهلاكية والمقسطة داخل المصارف الكويتية

على البنك إعطاء تفاصيل كاملة للعميل عن أسعار الفائدة والأقساط وتاريخ الاستحقاق

يمكن للعميل إعادة جدولة قرضه في أي بنك وبأي وقت

لا تغيير على القسط الشهري بنسبة 40٪ من الراتب و30٪ للمتقاعدين

لا تغيير: الحد الأقصى للقروض المقسطة 70 ألف دينار.. والاستهلاكية 15 ألفاً

لا حاجة الآن لإغلاق القرض قبل الذهاب لبنك آخر.. يمكن الجدولة مباشرة

ز ـ سعر الفائدة على القرض وطريقة استيفائها، وبما يتفق مع ما تقضي به تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، بحيث يكون اجمالي تكلفة التمويل (الفائدة) واضحا امام العميل قبل منح القرض مع الاحتفاظ بما يثبت اطلاع العميل على ذلك.

ح ـ حصول العميل على نسخة من العقد وتوقيعه بما يفيد ذلك.

2ـ يضاف الى البند ثالثا ما يلي:

ـ الحصول على تفويض من العميل يرفق بعقد القرض للاستعلام عن بيانات بطاقات الائتمان وبيانات القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط الذي حصل عليه من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والجهات الاخرى، كما يتطلب الامر الحصول على بيان موقع من العميل برصيد القروض/ التمويل الذي حصل عليه من الجهات المذكورة اعلاه والقائمة وقت طلب القرض الجديد.

ـ اعطاء عملاء القروض الاستهلاكية والمقسطة فترة للمراجعة ومدتها على الاقل يومي عمل (ويستثنى من فترة المراجعة القروض المقدمة لغرض العلاج) بحيث يتم تزويدهم بنسخة ـ غير موقعة وغير نهائية ـ من عقد القرض لدى تقدمهم بطلب القرض وعلى ان يقدم العملاء اقرارا كتابيا باستلام نسخة من عقد القرض لغرض المراجعة دون ان يترتب على العملاء اي التزامات خلال فترة المراجعة، بحيث يتم توقيع العقد بعد انتهاء تلك الفترة في حال موافقة الطرفين.

ويراعى اطلاع العميل على جميع الآثار المالية المترتبة على القرض الذي سيقدم له والشروط التعاقدية والالتزامات المترتبة عليه وفقا للعقد الذي سيتم ابرامه بشأن القرض، واحتفاظ البنك بالمستندات الدالة على ذلك، مع تسليم العميل ـ في بداية فترة المراجعة ـ جدول احصائي واضح ومبسط يبين ما يلي:

- قيمة وعدد اقساط القرض.
- مكونات كل قسط مع الفائدة والمبلغ المسدد من اصل القرض بافتراض الانتظام في السداد.
- قيمة وعدد أقساط القرض.
- مكونات كل قسط من الفائدة والمبلغ المسدد من أصل القرض بافتراض الانتظام في السداد.
- إجمالي قيمة الفوائد والمبالغ التي سيتم سدادها حتى نهاية أجل القرض.
- بيان التغيرات المحتملة في أعباء التمويل بالنسبة للقروض المقسطة باقتراض زيادة سعر الفائدة بالحد الأقصى المقرر (2٪) كل خمس سنوات.
- توفير جميع المعلومات اللازمة عن القروض الاستهلاكية والمقسطة على الحسابات الإلكترونية للعملاء المشتركين في الخدمات الإلكترونية (Online Services). ويراعى في هذا الخصوص أن تتضمن كشوف حسابات القروض المعلومات التفصيلية المتعلقة بعدد وقيمة الأقساط المسددة والمتبقية حتى تاريخ الاستحقاق مفصلة وفقا للفائدة وأصل المبلغ.
- الاحتفاظ بجميع مستندات القروض الاستهلاكية والمقسطة طوال أجل القرض وحتى تمام السداد بالكامل وانتهاء فترة التقادم القانونية، ويراعى استمرار الحفظ الإلكتروني لهذه المستندات.

3ـ إضافة البندين «سادسا وسابعا» وترحيل البنود التالية حسب الترتيب:

سادسا: ضوابط تعديل أجل القرض وإعادة ترتيب شروط التعاقد للحصول على تمويل جديد:

أ ـ تعديل أجل القرض وقيمة القسط الشهري:

يمكن للعميل المنتظم في السداد ـ في أي وقت خلال أجل القرض ـ طلب إعادة ترتيب شروط التعاقد المبرم مع البنك الشركة الدائنة، بنفس نوعية القرض القائم (استهلاكي أو مقسط)، وذلك فيما يتعلق بأجل القرض وقيمة القسط الشهري دون الاخلال بالحد الأقصى المقرر بهذه التعليمات لأجل القرض اعتبارا من تاريخ المنح الأساسي (5 سنوات للقرض الاستهلاكي و15 سنة للقرض المقسط)، ونسبة القسط الشهري (40٪ من صافي الراتب و30٪ للمتقاعدين). ويتعين مراعاة لأجل القرض اعتبارا من تاريخ المنح الأساسي (5 سنوات للقرض الاستهلاكي و15 سنة للقرض المقسط)، ونسبة القسط الشهري (40٪ من صافي الراتب و30٪ للمتقاعدين). ويتعين مراعاة عدم تعديل سعر الفائدة على القرض الاستهلاكي، وعدم تغييرها بالنسبة للقرض المقسط إلا كل خمس سنوات من تاريخ منح القرض الأصلي ليتماشى مع السعر المعلن عن بنك الكويت المركزي في نهاية كل خمس سنوات من أجل القرض المقسط وبشرط ألا يتجاوز مقدار التغيير في معدل الفائدة 2٪ (سواء بالزيادة أو النقص) عن سعر الفائدة الاتفاقية المطبق بمقتضى عقد القرض قبل التغيير.

ب ـ إعادة ترتيب شروط التعاقد للحصول على تمويل جديد؟

شروط التعاقد

يجوز للبنك/ الشركة ـ بناء على طلب العميل ـ إعادة ترتيب شروط التعاقد مع العميل بشأن القروض الاستهلاكية أو المقسطة المقدمة له، بما يمكنه من الحصول على قرض جديد بنفس نوعية القرض القائم (استهلاكي أو مقسط)، وذلك وفقا للشروط الآتية:

1 ـ أن يكون العميل قد انتظم في سداد ما لا يقل عن 30٪ من عدد الأقساط المحددة للقرض الاستهلاكي أو المقسط في تواريخ استحقاقها وفقا لشروط العقد المبرم معه، دون الاعتداد بالسداد المبكر.

2 ـ أن يتم منح القرض الجديد بموجب عقد جديد حسب الشروط والضوابط المقررة في هذه التعليمات، والغاء العقد القائم مع العميل.

3 ـ أن يتم الالتزام بالحدود القصوى المقررة بهذه التعليمات لكل من أجل القرض، القيمة الإجمالية للقرض، ونسبة القسط الشهري، وذلك وفقا للأوضاع المالية للعميل في تاريخ التعاقد الجديد.

وفي حالة رغبة العميل في الحصول على التمويل الجديد من بنك/ شركة أخرى وفق الشروط اعلاه، يلتزم البنك/ الشركة مانحة التمويل القائم بقبول السداد المبكر من البنك/ الشركة الاخرى. ويراعى أن يتم التعاقد الجديد وفقا لصيغ التمويل المعمول بها لدى البنك/ الشركة الجديدة.

شروط القرض الجديد

القروض الاستهلاكية أو المقسطة المقدمة له، بما يمكنه من الحصول على قرض جديد بنفس نوعية القرض القائم (استهلاكي أو مقسط)، وذلك وفقا للشروط الآتية:

1 ـ أن يكون العميل قد انتظم في سداد ما لا يقل عن 30٪ من عدد الأقساط المحددة للقرض الاستهلاكي أو المقسط في تواريخ استحقاقها وفقا لشروط العقد المبرم معه، دون الاعتداد بالسداد المبكر.

2 ـ أن يتم منح القرض الجديد بموجب عقد جديد حسب الشروط والضوابط المقررة في هذه التعليمات، والغاء العقد القائم مع العميل.

3 ـ أن يتم الالتزام بالحدود القصوى المقررة بهذه التعليمات لكل من أجل القرض. القيمة الإجمالية للقرض، ونسبة القسط الشهري، وذلك وفقا للأوضاع المالية للعميل في تاريخ التعاقد الجديد.

تمويل جديد

وفي حالة رغبة العميل في الحصول على التمويل الجديد من بنك/ شركة أخرى وفق الشروط أعلاه، يلتزم البنك/ الشركة مانحة التمويل القائم بقبول السداد المبكر في البنك/ الشركة الأخرى. ويراعى أن يتم التعاقد الجديد وفقا لصيغ التمويل المعمول بها لدى البنك/ الشركة الجديدة.

سابعا: قروض الموظفين:

يتم الالتزام بالحدود القصوى المقررة للقروض الاستهلاكية والمقسطة وفقا لهذه التعليمات وذلك بالنسبة للقروض المقدمة للموظفين لأغراض استهلاكية ومقسطة، بخلاف القروض الممنوحة لهم وفقا لقانون العمل في القطاع الأهلي.

4 ـ يتم العمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخه، باستثناء البندين (1، 2) فيتم العمل بهما بعد ثلاثة شهور من تاريخه.

«المركزي» ينصف ذوي الاحتياجات الخاصة: لا فوائد ولا رسوم وأجهزة سحب خاصة بكل بنك

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إن التعليمات الصادرة إلى البنوك الكويتية بشأن الخدمات التي تقدمها لذوي الاحتياجات الخاصة تشمل مجموعة من المبادئ والممارسات المتعلقة بالخدمات المصرفية المقدمة لجميع ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام ومجموعة من المبادئ والممارسات الخاصة بالعملاء المكفوفين وضعاف السمع والبصر.

وأوجز المحافظ اهم ما جاء في تلك التعليمات من مبادئ بانها تحدد فرعا في كل محافظة (كحد أدنى) لتقديم الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة إلى جانب العمل الاعتيادي للفرع على أن يخصص كل بنك في هذا الفرع جهاز سحب آلي واحدا على الأقل يكون بميزات خاصة مثل أن تكون متحدثة ومزودة بلوحة المفاتيح (برايل).

وقال ان هذه التعليمات تشمل تقديم ذات الخدمات المالية للعملاء ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك التسهيلات الائتمانية والتمويل والتي تقدمها البنوك لأي عميل آخر وذلك دون زيادة أي أعباء عليهم من «فوائد/عوائد» أو ورسوم وغيرها مع مراعاة قيام البنوك بتعريف وإرشاد العملاء من هذه الفئة بالمخاطر التي قد ينطوي عليها تقديم هذه التسهيلات أخذا بالاعتبار الطبيعة الخاصة بأوضاعهم مقارنة بالعملاء الآخرين.

كما شملت التعليمات ضمان حق المساواة للعملاء ذوي الاحتياجات الخاصة في إدارة شؤونهم المالية والمساواة في الحصول على الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أشكال الخدمات المالية فضلا عن تسهيل وصول العملاء الذين يستخدمون الكراسي المتحركة إلى أجهزة السحب الآلي وفروع البنوك وتدريب بعض موظفي البنوك على لغة الإشارة أو تعيين مختصين بهذه اللغة في الفرع المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من أجل تقديم المساعدة اللازمة لإجراء معاملات هؤلاء العملاء مع البنك.

وذكر ان التعليمات الجديدة تنص على تقديم تسهيلات إضافية مثل قيام موظف الفرع بقراءة الضوابط والشروط والأحكام المتعلقة بالمعاملات التي يجريها البنك مع عملائه من المكفوفين وضعاف البصر ومراعاة أن تكون خدمات وكشوف الحسابات والإشعارات المرسلة لهذه الفئة من العملاء مطبوعة وفقا لطريقة «برايل» والتأكد من أن العميل تسلم ما يخصه من نماذج فتح الحسابات وعقود التسهيلات وما يبرمه العميل من عقود أخرى مع البنك.

وقال ان التعليمات تنص على ضرورة توفير تسجيلات صوتية آلية سواء في الموقع الالكتروني للبنك أو من خلال جهاز مزود بسماعات داخل البنك تشرح أهم الشروط والقواعد التي تتضمنها العقود والنماذج والمستندات التي يوقع عليها العميل المكفوف مع تلاوة نصوص هذه العقود بشكل كامل للعميل قبل توقيع العقد والسماح لهؤلاء العملاء بفتح الحسابات المصرفية وتوفير إمكانية السحب النقدي من داخل الفرع دون اقتضاء أي رسوم وإصدار بطاقات الائتمان لهم وتوفير خزائن الأمانات عند الطلب وبوجود موظفين اثنين.

وأضاف الهاشل انه يتعين على البنوك مباشرة تطبيق ما جاء في كل من دليل حماية العملاء والتعليمات الخاصة بالخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة اعتبارا من تاريخه بحيث يتم الالتزام بها بشكل كامل خلال مدة أقصاها نهاية ديسمبر 2016 على أن تقوم البنوك بموافاة بنك الكويت المركزي بتقرير متابعة ربع سنوي اعتبارا من نهاية سبتمبر المقبل متضمنا الخطوات والإجراءات التي تمت في سبيل الالتزام بهذه التعليمات.

«نفط الكويت»: 110 ملايين دينار لصيانة منشآت الغاز ومرافق جنوب الكويت

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت تمضي قدما في توقيع عقدين ضخمين بقيمة 110 ملايين دينار لصيانة منشآت الغاز ومرافق الإنتاج في جنوب الكويت خلال عامي 2015 و2016 وذلك بالتزامن مع صيانة الخطوط الكبرى للغاز الواصلة إلى الصبية والدوحة والزور.

وفي التفاصيل قالت المصادر: إن مجموعة المشاريع في نفط الكويت حصلت من يومين على موافقة لجنة المناقصات المركزية على ترسية العقدين على شركة سيبك الخليج، متوقعة أن يتم توقيع العقدين بعد عطلة عيد الفطر، مشيرة إلى أن العقد الخاص بمنشآت الغاز تبلغ قيمته 76,8 مليون دينار فيما تبلغ قيمة العقد الثاني 32,6 مليون دينار.

وتطرقت المصادر إلى أن الشركة وضعت مواعيد أولية لصيانة محطات التعزيز، حيث تم تقسيم صيانة المحطات وفقا للمنطقة، مشيرة إلى أن محطات التعزيز في منطقة جنوب الكويت وخط غاز EPF_50 سيكون موعد صيانتهم في بداية العقد، على أن تكون صيانة محطات شمال الكويت وغرب الكويت في منتصف 2016.

وذكرت المصادر أن محطات الغاز التي ستتم صيانتها تحمل أرقام 131 و132 و170 و171 و140 و150 و160 و180، مشيرة إلى ان الشركة وضعت جدول الصيانة في الشتاء، حيث ينخفض استهلاك محطات الكهرباء والماء للغاز الطبيعي اللازم لتشغيل المحطات وتجنب توقف ضخ الغاز.

وحول الصيانة الضخمة التي ستجريها الشركة لمرافق جنوب الكويت وفقا للعقد الثاني، فإنه ستتم صيانة ضخمة لحقل برقان الكبير لكل مرافق الإنتاج.

..وعقد مع «شلمبرجير» بـ 86 مليون دينار

وقعت شركة نفط الكويت عقدا مع كبرى شركات الخدمات النفطية وهي شركة شلمبرجير بقيمة 86 مليون دينار لتنفيذ أعمال حفر من بينها عمليات الحفر المائل في عدد من حقول الشركة المختلفة.

وقالت مصادر لـ «الأنباء» إن مجموعة عمليات الحفر وقعت العقد مع شركة شلمبرجير مؤخرا وسيتم البدء في عمليات الحفر وتنفيذ العقد قريبا.

بنهاية النصف الأول من 2015 وبفضل التركيز على قطاعات قوية أهمها «برقان» و«OSN»

كيبكو.. أكبر مجموعة بالبورصة الكويتية بـ1,5 مليار دينار

شريف حمدي

مع نهاية النصف الأول من 2015 تصدرت كتلة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» قائمة أكبر الكتل الاستثمارية في بورصة الكويت من حيث الحجم بملكيات معلنة تبلغ 1,45 مليار دينار تقريبا.

ووفقا لمعلومات على موقع البورصة وجدول أعده مركز «الجمان» فإن «المشاريع» جاءت بالصدارة رغم أن نسبة ملكياتها تراجعت في النصف الأول من العام الحالي بنحو 83 مليون دينار بنسبة انخفاض 5,5٪ مقارنة مع اقفالات عام 2014، حيث بلغت قيمة الملكيات لـ «المشاريع» بالسوق بنهاية العام الماضي نحو 1,54 مليار دينار.

تطور القيمة منذ الأزمة المالية

وشهدت كتلة «المشاريع» تطور في قيمة الملكيات المعلنة في السنوات الأخيرة بعد التراجع اللافت في 2008 عام الأزمة المالية، حيث كانت قيمة الملكيات بنهاية ذاك العام 1,42 مليار دينار، انخفضت بشده في نهاية 2009 إلى 1,04 مليار دينار بنسبة 26٪، ولكن الوضع تحسن كثيرا في نهاية 2010، حيث ارتفعت القيمة إلى 1,39 مليار دينار بنسبة 33٪.

وفي نهاية 2011 تراجعت مجددا بنسبة 17٪ لتصل إلى 1,15، ثم عادت للارتفاع مجددا بنسبة 7,5٪ في نهاية 2012 لتصل إلى 1,24 مليار دينار، وواصلت الارتفاع في 2013 بنسبة 19٪ لتصل إلى 1,47 مليار دينار، وفي نهاية 2014 ارتفعت بنسبة 4٪ لتصل إلى 1,54 مليار دينار.

ويشير تصدر «المشاريع» للكتل في بورصة الكويت إلى الملاءة المالية المرتفعة التي تتمتع بها المجموعة التي تمتلك شبكة ضخمة من الشركات المنتشرة في كل القطاعات الاستثمارية.

وبقراءة تحليلية لأسباب تصدر «المشاريع» فإن الكتلة صعدت بسبب استثماراتها في قطاعات مهمة، أبرزها ما يلي:

- الاستثمار في القطاع البنكي ممثلا في بنك برقان، حيث تبلغ ملكية شركة مشاريع الكويت القابضة وشركتها التابعة في البنك 47,3٪ (وفقا لما معلن على موقع البورصة)، ويعد برقان الذراع المصرفية للمجموعة وهو يضم مجموعة من البنوك التابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- الاستثمار في قطاع الإعلام المرئي ممثلا في شركة OSN، حيث تبلغ ملكية «المشاريع» فيها 60,5٪، وكما أعلنت مجموعة «المشاريع» على لسان مسؤوليها في عموميتها الأخيرة أن OSN ضاعفت عدد مشتركيها مرتين ونصف المرة، فيما ارتفعت ارباحها 66٪، مع توقعات بأن توزع شركة OSN أرباحا بقيمة مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.